يواجه رؤساء العديد من الجامعات النخبوية ضغوطًا متزايدة لقمع الخطاب المؤيد لفلسطين في مؤسساتهم

في ظل الضغوط التي تمارس عليهم

معظم الأكاديميين الأمريكيين يُحجمون عن انتقاد الكيان الصهيوني

الوفاق/ معظم الأكاديميين الأمريكيين المتخصصين في الشرق الأوسط يراقبون أنفسهم عند التعبير عن انتقادات للكيان الصهيوني، و وفقا لاستطلاع للرأي، أفاد ٨١٪ من الأكاديميين الذين شملهم الاستطلاع أنهم قاموا برقابة ذاتية على انتقاداتهم للكيان الصهيوني خلال الحرب في غزة، و وجد استطلاع "مقياس أكاديمي الشرق الأوسط" أن ٨١٪ من أولئك الذين اختاروا مراقبة أنفسهم، قالوا إنهم حجبوا انتقاداتهم للكيان الصهيوني، بينما حجب ١١٪ فقط انتقاداتهم للفلسطينيين. كان السبب الرئيسي للرقابة الذاتية بالنسبة لنحو نصف المشاركين هو القلق بشأن ثقافة الحرم الجامعي وتجنب إساءة الطلاب، وكانوا قلقين أيضًا بشأن ضغط الجماعات المناصرة الخارجية.

وفق استطلاع للرأي أفاد ٨١٪ من الأكاديميين الأميركيين الذين شملهم الاستطلاع أنهم يقومون برقابة ذاتية على انتقاداتهم للكيان الصهيوني

و قال حوالي ٧٢٪ من المستطلعين إنهم شعروا بـ "حاجة مباشرة أو غير مباشرة أكبر للرقابة الذاتية" منذ ٧ أكتوبر. أجري الاستطلاع - وهو مشروع مشترك بين استطلاع القضايا الحرجة بجامعة ماريلاند ومشروع العلوم السياسية للشرق الأوسط بجامعة جورج واشنطن - بين ١٠ نوفمبر و ١٧ نوفمبر وشمل ٩٣٦ مشاركًا. وجد معظم الباحثين الذين شملهم الاستطلاع أن المشاعر المعادية للمسلمين والفلسطينيين كانت أكثر انتشارًا في حرمهم الجامعي من المشاعر المعادية لليهود والكيان الصهيوني. قال نصف المستطلعين تقريبًا إن المشاعر المعادية للفلسطينيين كانت سائدة في جامعاتهم، بينما قال ٣٦٪ إن المشاعر المعادية للكيان الصهيوني كانت سائدة. وجد نسبة أصغر و هم ١٨٪، أن "معاداة السامية" كانت سائدة في الحرم الجامعي، في حين قال ٤١٪ إن المشاعر المعادية للمسلمين كانت سائدة.

قمع الخطاب المؤيد لفلسطين

تأتي النتائج وسط تصاعد التعبئة المؤيدة لفلسطين في الحرم الجامعية الأمريكية منذ ٧ أكتوبر، عندما القوات الفلسطينية بشن هجوم مفاجئ على الكيان الصهيوني ردا على ما اقترفه هذا الكيان من جرائم بحق المسجد الأقصى و الأسرى الفلسطينيين و توسعه الإستيطاني، وأسرت ما لا يقل عن ٢٤٠ شخصًا،و إقدام الكيان الصهيوني بعدها بحملة عسكرية اجرامية ، بدأها بقصف جوي تلاها غزو بري. وحتى الآن، قتلت قوات الكيان الصهيوني أكثر من ١٧٠٠٠ فلسطيني، وفقًا لوزارة الصحة الفلسطينية. و حذر العديد من خبراء حقوق الإنسان من أن الكيان الصهيوني ينتهك القانون الدولي في هجومه على غزة، في حين قال مئات المحتصين أن هذا الكيان الغاصب يقوم بارتكاب إبادة جماعية ضد الفلسطينيين.

و في العديد من الجامعات، واجهت هذه المظاهرات و الإحتجاجات المؤيدة لفلسطين اتهامات بمعاداة السامية، مما دفع إلى دعوات لقمع حرية التعبير في الجامعات و المعاهد في جميع أنحاء الولات المتحدة. و يواجه رؤساء العديد من الجامعات النخبوية ضغوطًا متزايدة لقمع الخطاب المؤيد لفلسطين في مؤسساتهم. وفي جلسة استماع بالكونجرس الأسبوع الماضي، طالب أعضاء الكونجرس رؤساء جامعات هارفارد وMIT وبنسلفانيا بشدة بشأن اسكات المظاهرات التي تجري في جامعاتهم واتهموهم بالتغاضي عن معاداة السامية.

و تجدر الإشارة إلى أنه قد نظم مؤخرا ائتلاف "ضد الفصل العنصري" في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا MIT، اعتصاماً دعماً لفلسطيني غزة الذين يتعرضون لقصف الكيان الصهيوني،وكان مخططاً أن يستمر ١٢ ساعة في المدخل الرئيسي للحرم الجامعي المعروف باسم المدخل ٧، والذي شهد من قبل احتجاجات طلابية. لكن في الليلة السابقة، أرسلت إدارة المعهد تنبيهاً مفاجئاً يحظر استخدام ذلك الموقع لأغراض الاحتجاج، الأمر الذي اعتبره الناشطون محاولةً لتشويه سمعتهم ووصم احتجاجهم غير العنيف بأنه غير شرعي. واصل المحتجون خطتهم رغم ذلك. وفي الساعات الأولى، حضر مؤيدون للكيان الصهيوني إلى المكان في خطوة استفزازية، مما أدى لاشتباكات بين الجانبين. وبعد انتهاء الاعتصام، وجهت اتهامات للطلاب الذين تواجدو في المظاهرة الداعمة لفلسطين بمعاداة السامية ، بالإضافة إلى ادعاءات بمنع الطلاب اليهود من حضور المحاضرات، في حين لم تظهر أي أدلة تؤكد تلك الادعاءات.و أعرب طلاب وأساتذة وخريجون عن تضامنهم مع حرية التعبير السلمية لدى المحتجين المؤيدين لفلسطين، مُعلنين في الوقت ذاته رفضهم للضغوط الرامية لتبني أي موقف مناصر لفلسطين بأنه معاداة للسامية. ورغم تهديد الجامعة بتعليق نشاط الائتلاف الطلابي، أكد الطلاب عزمهم على استمرار نضالهم من أجل دعم القضية الفلسطينية

بريطانيا..هل ستؤدي خطة رواندا إلى سقوط حكومة سوناك ؟

يخطط ريشي سوناك، رئيس الوزراء المحافظ في بريطانيا، للمخاطرة بما تبقى له من سلطة داخل حزبه حول سياسة مكافحة الهجرة. ما زال من غير الواضح تمامًا ما إذا كان بإمكان سوناك إحباط آخر تمرد للمحافظين اليمينيين القوميين ضد مساره في نهاية الأسبوع الحالي، وتجنب الهزيمة في مجلس العموم يوم الثلاثاء المقبل. إذا لم يدعم ٢٩ عضوًا على الأقل من أعضاء حزب المحافظين سوناك في أول تصويت حول "مشروع القانون الجديد المناهض للهجرة المسمى باسم رواندا" في ذلك اليوم، قد لا يكون أمام سوناك خيار سوى الاستقالة أو إجراء انتخابات فورية. وعلى الرغم من أن ريشي سوناك لم يعلن رسمياً عن تصويت الثقة هذا،إلا أنه بما أنه جعل استراتيجيته لـ "الردع" عن اللاجئين غير المرغوب فيهم أولوية سياسية غير مسبوقة في الأشهر الأخيرة، فإن الفشل في هذا المجال سيكون ضربة شخصية قد لا يتمكن من النهوض منها.

بدأ أخطر أزمة في رئاسة سوناك منذ توليه منصبه في أكتوبر الماضي، بمخطط المحافظين لرفض حق اللجوء للمهاجرين غير الشرعيين الذين يعبرون قناة مانش على متن قوارب صغيرة، وترحيل الآلاف منهم إلى رواندا في إفريقيا. توقفت خطوة مماثلة في البداية من قبل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ثم منعتها المحكمة العليا البريطانية قبل ثلاثة أسابيع، حيث اعتبر أرفع القضاة البريطانيين أن رواندا ليست "بلدًا آمنًا" للاجئين. بعد هذا الحكم القضائي، تعهد سوناك بـ "تسريع رحلات رواندا" الموعودة. وفي يوم الثلاثاء من هذا الأسبوع، وقع جيمس كليفرلي، وزير الداخلية، اتفاقية رسمية مع حكومة رواندا لتوفير أساس قانوني لأول مرة للاتفاق المفكك سابقًا.

مع قانون رواندا الجديد الذي أصدرته لندن مؤخراً، يسعى سوناك الآن إلى التأكد من أن البرلمان البريطاني سيعلن رسميًا أن رواندا "آمنة" - بحيث "لا تتمكن أي محكمة في العالم" من طرح اعتراضات فعالة ضد مخطط رواندا.

. و بحسب التقارير الإعلامية فإن مشروع قانون رواندا يسعى في الأساس إلى تجاهل أحكام قوانين حقوق الإنسان البريطانية. تريد الحكومة أن تمنح نفسها السلطة لتجاهل أوامر المحاكم المحلية والتوجيهات المؤقتة من ستراسبورغ بشأن الترحيلات المخطط لها. في الوقت نفسه، استقال روبرت جينريك، وزير الهجرة البريطاني، من منصبه بعد فترة وجيزة من صدور مشروع قانون رواندا. كان من المفترض أن يقدم جينريك، وهو مؤيد سابق لسوناك، القانون إلى البرلمان عشية عيد الميلاد. ولكنه أعلن بدلاً من ذلك أنه "لا يمكنه القيام بذلك" لأن اتفاقات سوناك تقوض برأيه التأثير الرادع المتوقع. أعرب سوناك، الذي أُصيب بخيبة أمل عميقة من استقالة جينريك، في نداء مُتضرع إلى أنصار المحافظين، محذراً من أن "الوقوف معًا أو الموت" هو الرهان بالنسبة لتكتل المحافظين الآن. وتنبأ بورمان، وزير سابق، من قبل بأن المحافظين سيختفون تمامًا من المشهد في انتخابات العامة المقبلة بسبب ضعف قيادة سوناك. وحالياً، يحصد المحافظون ٢٥٪ من أصوات الناخبين وفقًا لاستطلاعات الرأي، وهو أقل بكثير من حزب العمال بنسبة ٤٤٪.

في هذه الأثناء، تتزايد المطالبات بإجراء انتخابات عامة فورية جديدة في الأوساط المعارضة. وقال المتحدث باسم حزب العمال إن المحافظين يتقطعون حول رواندا في "معنى الكلمة". وفي الوقت نفسه، ينتظر رئيس الوزراء وحلفاؤه بقلق لمعرفة ما إذا كانت الجناح اليميني لحزب المحافظين ستتخذ قرارًا خلال الأيام المقبلة. ويبدو أن عددًا متزايدًا من المحافظين يطالبون الآن بتصويت بعدم الثقة ضد سوناك داخل هذه الكتلة نفسها. اعترفت الحكومة البريطانية صراحة بأنها تريد تعليق حقوق الإنسان بسبب برامج ترحيلها. وأعلن رئيس الوزراء البريطاني "ريشي سوناك" أنه يريد التأكد من عدم إيقاف خطته. أعلنت الحكومة البريطانية أنها لا تريد السماح لحقوق الإنسان بإيقاف خططها المثيرة للجدل لترحيل طالبي اللجوء إلى رواندا.

أوكرانيا تتسبب بخلافات داخل الإتحاد الأوروبي

أعلن "شالاندا يانغ" مدير مكتب التخطيط والميزانية في البيت الأبيض الثلاثاء الماضي أنه إذا لم يخصص الكونغرس ميزانية أكبر لدعم أوكرانيا، فإن المساعدات الأمريكية لأوكرانيا ستنتهي على الأرجح بحلول نهاية العام، وقال في هذا الصدد: إن توقف توريد الأسلحة والمعدات الأمريكية سيضعف قدرة القوات المسلحة الأوكرانية في ساحة المعركة ولن يعرض نجاحات أوكرانيا للخطر فحسب، بل سيزيد أيضاً من احتمالات النصر العسكري لروسيا. وأضاف هذا المسؤول الأمريكي: دون تخصيص ميزانية جديدة، لن تتمكن الولايات المتحدة من تزويد أوكرانيا بأسلحة ومركبات مدرعة جديدة.

في الوقت نفسه، ذكرت صحيفة فايننشال تايمز نقلاً عن مصادر مطلعة أن الاتحاد الأوروبي على الأرجح لن يتمكن من الوفاء بالمساعدات المالية والعسكرية التي وعد بها لأوكرانيا. وأضافت الصحيفة في هذا الصدد: قد لا تحصل أوكرانيا على ٥٠ مليار يورو التي وعدت بها الاتحاد الأوروبي بسبب أزمة الميزانية في ألمانيا وتعزيز مواقف الأحزاب اليمينية المتطرفة في أوروبا. الخلافات داخل الاتحاد الأوروبي بشأن المال ومستقبل أوكرانيا تهدد بالتعثر بالوعود المهمة التي قدمتها لكييف قبل أشهر - في الوقت الذي توقف فيه تدفق المساعدات المالية والعسكرية الأمريكية لأوكرانيا في كونغرس مقسم سياسياً، وبحسب هذه المصادر المطلعة على أعتاب اجتماع قمة الاتحاد الأوروبي في ١٤-١٥ ديسمبر في بروكسل، يبتعد أعضاء هذا الاتحاد عن التوصل إلى اتفاق بشأن استكمال الميزانية المشتركة للاتحاد بما في ذلك المساعدة بقيمة ٥٠ مليار يورو لأوكرانيا.وتواجه جهود الاتحاد الأوروبي للتوصل إلى مصالحة وحل هذه الخلافات مشكلة بسبب فوز حزب يميني متطرف في الانتخابات الشهر الماضي في هولندا والحكم الأخير لمحكمة ألمانية يقضي بتقييد الاقتراض الحكومي. وقال مسؤول رفيع المستوى في الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد إن الاتفاق على الموافقة على الميزانية "سيكون صعباً جداً"،وفي الوقت نفسه، لم يتم تصديق الحزمة المقترحة بقيمة ٦٠ مليار دولار من حكومة بايدن لمساعدة أوكرانيا في الكونغرس بعد.

● أخبار قصيرة

طالبان: أميركا شريكة في ظلم غزة

أعربت وزارة الخارجية التابعة لطالبان في بيان لها عن أسفها لاستخدام الولايات المتحدة التصويت السلبي (الفيتو) ضد قرار مجلس الأمن بشأن وقف إطلاق النار في غزة، مشيرة إلى أن ذلك يتعارض مع الإجماع الدولي ومجلس الأمن، ويُعد أمرًا مؤسفًا ومدانًا. وأكدت طالبان أن الولايات المتحدة من خلال استخدام الفيتو ضد القرار، تكون قد شاركت بوضوح في الظلم الحاصل على شعب غزة.

وتضيف البيان أن هذا الأمر يبين مرة أخرى أن إدارة الولايات المتحدة تستخدم الهياكل الدولية لتحقيق أهدافها السياسية على حساب حقوق الإنسان. كما أشارت الوزارة إلى أنه بدلاً من أن تدين الولايات المتحدة مرتكبي جرائم الحرب في غزة، وتضعهم على قائمة العقوبات التابعة لوزارة الخزانة الأمريكية، اكتفت بفرض عقوبات على مسؤولين آخرين في إمارة أفغانستان الإسلامية، مما يدل أن أمريكا تستخدم حقوق الإنسان كأداة للوصول إلى أهدافها السياسية.

بولندا تخطط لبناء مفاعلات نووية

وفقًا لصحيفة "تاجس شاو" الألمانية، تتجه بولندا نحو الطاقة النووية وبناء العديد من المفاعلات الكبيرة والصغيرة، وذلك كجزء من خطة تحولها نحو الطاقة. نادرًا ما يخشى أي مسؤول في هذا البلد من الآثار البيئية الضارة لهذه الخطوة، حيث يخشون بدلاً من ذلك أن لا تصبح خطط وارسو فعالة.وخلال السنوات الثلاث المقبلة، من المقرر بناء أول محطة للطاقة النووية في بولندا بين قريتي كوبانينو ولوبياتو، على بعد حوالي ٩٠ كيلومترًا من مدينة غدانسك. وسيتم إزالة حوالي ٣٥٠ هكتارًا من الغابات لفتح المجال أمام كيلومترات من خطوط الأنابيب التي ستوجه الماء المبرد للمفاعل إلى محطة الطاقة ثم تعيده إلى البحر.بالإضافة إلى ذلك، من المقرر بناء رصيف بحري لنقل مواد بناء المحطة عبر السفن.

الأمم المتحدة: لايجب الربط بين اللاجئين الأفغان و الإرهاب في باكستان دون دليل

مجموعة من خبراء الأمم المتحدة صرّحوا في بيان: يجب ألا تربط الحكومة المؤقتة الباكستانية بين اللاجئين الأفغان وخطر الإرهاب دون أدلة. وأعرب هؤلاء الخبراء عن قلقهم إزاء اعتقال وترحيل المواطنين الأفغان، مضيفين أن على باكستان التزام بمواءمة سياساتها بشأن الهجرة مع القانون الدولي بما في ذلك مبدأ "عدم الإعادة القسرية"، ويجب عليها دعم طالبي اللجوء الأفغان للوصول إلى حق اللجوء بغض النظر عن الوثائق التي يحملونها. وذكر هؤلاء الخبراء في مجال حقوق الإنسان أيضًا في بيانهم: إن باكستان لم تضع أي آلية لمنع الأضرار التي لا يمكن تداركها والمخاطر التي قد يواجهها المواطنون الأفغان في حالة إعادتهم أثناء خطة ترحيل المهاجرين دون وثائق إقامة. وأعربوا عن قلقهم إزاء تعرّض النساء والفتيات المهاجرات لخطر الاتجار بالبشر أثناء الإعادة القسرية وأثناء النقل.